

تقرير

تونس ترفض التدخل في ليبيا... وتناور مع الجزائر

الطائرات المسيّرة في ليبيا. وتؤكد الصحيفة أن «طائرات ريبير، المسيّرة، شاركت في العمليات العسكرية في سوريا لمدة عام كامل، قبل أن يسمح مجلس العموم بهذه المشاركة»، حيث استهدفت مواقع تابعة لـ «داعش»، وشاركت في قتل مواطنين بريطانيين كانوا يقاتلون في صفوف التنظيم. في غضون ذلك، ناشد المبعوث الأممي إلى ليبيا، مارتن كوبر، أمس، الأعضاء المقاطعين لجلسات «الهيئة التأسيسية» لصياغة الدستور الليبي بالعدول عن قرارهم. وقال كوبر، في تغريدة على «تويتر»، إنه اجتمع مع رئيس الهيئة التأسيسية للدستور، علي الترهوني، حيث أكد له أن «التغيير والحوار من الداخل لهما تأثير أكبر ويساعدان بشكل أفضل في بناء دستور جيد، يعتمد عليه مستقبل ليبيا».

من جهة أخرى، قالت عضو «الهيئة المقاطعة»، اعتماد المسلاتي، إن مقاطعة الجلسات تعبير «ديموقراطي» يُمارس في مختلف دول العالم، تعبيراً عن الاعتراض والاحتجاج لتغيير المسار. وأضافت «أتمنى أن يحدث التغيير في الهيئة من خلال الحوار»، مبيّنة أن «الأعضاء المقاطعين حاولوا أكثر من مرة أن يغيروا المسار الجهوي للهيئة، الذي يعتمد المحاصصة والقبلية في عمله، إلا أن ذلك لم ينجح، وهو ما دفعنا إلى المقاطعة».

وفي سياق منفصل، أشارت تقديرات «البنك الدولي» إلى أن تكلفة إعادة إعمار مرافق البنى التحتية في ليبيا ستبلغ 200 مليار دولار، خلال السنوات العشر المقبلة. ورأى «البنك الدولي»، في تقرير له بعنوان «الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أن معدل النمو الاقتصادي «كان دون التوقعات في ظل الضغوط الناجمة عن الحروب والإرهاب، وانخفاض أسعار النفط، كذلك فإن آفاق النمو على المدى القصير تبعت على التشاؤم».

(الأخبار، أ ف ب، الأناضول)

كوربين، طالب رئيس الوزراء دافيد كامبيون بكشف استعدادات حكومته للتدخل العسكري في ليبيا». وأوضحت الصحيفة أن مطالبة كوربين تأتي في وقت يزداد فيه «القلق» من «الطائرات المسيّرة البريطانية التي تحلق في الأجواء الليبية بحثاً عن أهداف لتدميرها»، إضافة إلى أن كوربين طالب كامبيون بـ «التأكيد، وبشكل قطعي، أمام مجلس العموم، أنه لم يتم اتخاذ قرار باستخدام الطائرات المسيّرة لدعم الجهد العسكري في ليبيا». وطالبه أيضاً بـ «التعهد بعدم اتخاذ قرار مماثل إلا بعد استشارة المجلس».

ورأت الصحيفة البريطانية أن ذلك يعدّ تحدياً لتصريحات وزير الدفاع مايكل فالون، الأسبوع الماضي، إذ رفض إطلاع المجلس على تفاصيل مهمات

أكد وزير الدفاع التونسي، فرحات الحرشاني، رفض بلاده للتدخل العسكري في ليبيا، مشيراً إلى أن أراضي تونس وأجواءها لا يمكن أن «تستغل في إطار أي عمل عسكري ضد ليبيا». وجدد الحرشاني موقف بلاده الرفض للتدخل، لكن إن فرض، فيجب «أن يمر بشكل شرعي عبر منظمة الأمم المتحدة»، مشدداً على ضرورة «استشارة تونس، لأنها لا تريد إعادة أزمة اللاجئيين»، التي حدثت في 2011 بعد سقوط النظام الليبي السابق.

وتعارض موقف الحرشاني مع خبر أوردته وكالة «الأناضول» عن مصدر أمني جزائري، أكد فيه أن «الجزائر وتونس قررتا إقامة مناورات وتدريبات مشتركة لقواتهما الجوية»، في الأسابيع المقبلة، وتهدف إلى «التصدي لتهديدات محتملة من قبل تنظيم داعش في ليبيا».

وبحسب «الأناضول»، فإن «التدريبات تتضمن التنسيق بين القوات الجوية، في الدولتين، لمواجهة أي تهديد مصدره داعش». وأضافت الوكالة أن «التدريبات المشتركة تأتي في إطار التعاون العسكري والأمني بين البلدين، إضافة إلى «النزاهة الدولتين بالمبادرة الدفاعية لدول غرب المتوسط (مجموعة 5+5)».

وفي تطور جديد، أغارت طائرة «مجهولة» على مدينة درنة، شرقي ليبيا، فجر أمس، ما أدى إلى مقتل أربعة أشخاص، بينهم امرأة وطفلة. وقالت مصادر محلية في المدينة إن «منطقة باب طبرق شهدت غارات جوية عنيفة جداً، من قبل طائرات حربية مجهول الهوية»، لافتة إلى أن «الغارات أودت بحياة أربعة أشخاص، بينهم وليد محمد بوخطوة ومهيدي محمد المنصوري»، التابعين لـ «مجلس شورى مجاهدي درنة» (ائتلاف لكتائب إسلامية مسلحة).

وفي سياق متصل، ذكرت صحيفة «الإنديبندينت أون صانداي» البريطانية، أن «زعيم حزب العمال البريطاني المعارض، جيريمي



محتملة

في المقابل، أشار مصدر أمني آخر إلى أن انسحاب الشرطة له علاقة مباشرة بقيام ضابط شرطة بإطلاق الرصاص على سيارة أجرة بعد تخطيها حاجز متحرك للشرطة في ميدان الساعة عند مدخل مدينة العريش، ما أسفر عن مقتل سائق السيارة برصاصه في الرأس وإصابة الراكب الذي بجواره برصاصه في الظهر.

وبحسب المصدر، فإن نزول قوات الجيش إلى الشوارع يأتي بصورة مؤقتة، بعد واقعة إطلاق النيران بواسطة ضابط شرطة على سائق ومرافقه خشية من تنامي موجة غضب شعبي تطاول رجال الشرطة.

وقام وزير الداخلية اللواء مجدي عبد الغفار، يوم أمس، بزيارة سرية إلى مدينة العريش التقى خلالها القيادات الأمنية بالشرطة المدينة في أحد المقار الأمنية، ولم تفصح المصادر عن فحوى الاجتماع أو الهدف من الزيارة التي غابت تماماً عن وسائل الصحافة والإعلام في القاهرة.

إلى ذلك، شهدت مناطق شمالي شرقي سيناء، العريش ورفح والشيخ زايد، تفجيرات وهجمات مسلحة عدة أودت بحياة قرابة 13 ضابطاً و35 مجنّداً وأدت إلى إصابة قرابة 82 آخرين، ما أدى إلى استياء المواطنين من تراجع أداء الشرطة المدنية في سيناء.

والتجارة الموازية. وأقر المجلس بأن المعاملات الحدودية غير القانونية مع كل من ليبيا والجزائر، تجاوزت ما قيمته 1,8 مليار دينار.

وبيّنت الأرقام أن حجم التجارة الموازية مع ليبيا مثل أكثر من نصف المعاملات النظامية، وجاء في بلاغ صادر عن رئاسة الحكومة، أن حجم التجارة الموازية مع الجزائر يساوي المعاملات النظامية (60% تجارة محروقات).

كما أقر المجلس بضرورة إنشاء نقاط مراقبة جمركية متقدمة (جهوية - محلية)، تتم فيها مراقبة المنتجات الموضوعية للتصدير. وكذلك تكوين طوق رقابي متحرك حول المناطق الحدودية والموانئ البحرية، فضلاً عن تعميم إجبارية اعتماد الرموز الخطية، وتطوير العمل بالتقنيات التي توفرها وسائل الاتصال الحديثة. وأكد رئيس الحكومة، الحبيب الصيد، ضرورة إعداد خطة اتصالية متكاملة للتحذير من مخاطر التهريب والتجارة الموازية، ونتيجتها على الاقتصاد الوطني والتوازنات المالية للدولة، وصحة المستهلك وسلامته. ودعا إلى إنشاء لجنة فنية منبثقة عن اللجنة العليا المشتركة، مع كل من ليبيا والجزائر، لمتابعة ملف التهريب واقتراح الحلول الكفيلة باحتواء

صرافين كبار (سوق سوداء)، وما بين 205 و300 «عون صرف» بسدون، يوماً، خدمات تغطي معظم العملات الأجنبية.

واعترف مجلس الوزراء التونسي، نهاية 2015، بالخسائر الجبائية الفادحة لخزينة الدولة، والتي قدرت بـ 1,2 مليار دينار، جزاء التهريب



غارة لطائرة «مجهولة» على مدينة درنة أدت إلى مقتل أربعة أشخاص



دستور جديد للجزائر

أقرّ البرلمان الجزائري بغرفتيه (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة)، مشروع مراجعة للدستور، اقترحتها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، تتضمن إعادة العمل بمادة تمنع تجديد الولاية الرئاسية لأكثر من مرة، وتوسيع سلطات البرلمان.

وأكد رئيس مجلس الأمة، عبد القادر بن صالح، إقرار المشروع من قبل 499 نائباً في البرلمان، فيما اعترض اثنان وامتنع 16 آخرون عن التصويت، علماً بأن إقراره يتطلب موافقة 75% من النواب (462 نائباً) وأعضاء مجلس الأمة (144 عضواً).

ويتضمن مشروع الدستور الجديد اعتبار الأمازيغية «لغة وطنية ورسمية»، وهو مطلب قديم لشريحة كبيرة من الجزائريين المتحدثين بهذه اللغة، في منطقة القبائل في وسط البلاد، ولسكان منطقة الأوراس في الشرق، والطوارق في الجنوب. غير أن التعديل الجديد يحظر تولي مواطنين مزدوجي الجنسية مناصب رسمية عليا.

ويُعد إعلان نتائج التصويت، صرّح رئيس الوزراء الجزائري، عبد المالك سلال، بأن «التعديل يكرس التعاقب الديموقراطي عبر انتخابات حرة»، ويشكل «وثبة ديموقراطية، ويمثل حصناً منيعاً ضد التقلبات السياسية والأخطار التي تهدد أمننا الوطني».

ودافع رئيس الوزراء الجزائري، عبد المالك سلال، عن مشروع مراجعة الدستور الذي يريده بوتفليقة، وقال سلال أمام البرلمانين في «قصر الأمم» إن «المشروع يأتي وفاء للالتزام الذي تعهد به فخامته أمام الشعب في الذهاب بالإصلاحات السياسية إلى غايتها وذلك استجابة لتطلعات شعبنا والتحويلات الجارية في العالم». وكان الأمين العام لحزب «جبهة التحرير الوطني»، عمار سعداني، قد دعا نواب الحزب إلى إقرار الدستور الجديد «لأنه مشروع رئيس الجمهورية ورئيس حزبنا». أما المعارضة فانتقدت بشدة الدستور الجديد، واعتبرت أنه لا يستجيب لمطالب الشعب وأنه «دستور غير توافقي»

وتناولت الانتقادات، وخصوصاً المادة التي تنص على منع مزدوجي الجنسية من الوصول إلى مناصب أو وظائف عليا في الدولة. ويأتي التعديل الدستوري بعد حلّ بوتفليقة جهاز الاستخبارات وإنشاء جهاز جديد تحت السلطة المباشرة لرئيس الجمهورية.

(الأخبار)

هذه الظاهرة وضمان تدفق منظم للتبادلات.

وفي السياق، أعلن وزير المالية، سليم شاكري، أن الحكومة تعمل على تخفيض نسبة الاقتصاد الموازي في تونس من 50% إلى 20% مع حلول 2020، ليصبح الاقتصاد المنظم والمهيكل في حدود 80%.

من جهته، يرى الخبير الاقتصادي، فتحى النوري، في حديث إلى «الأخبار» أن الحل الأمثل للتصدي للاقتصاد الموازي، ومن ورائه الإرهاب، أمني بالأساس اليوم. وأضاف أن «الدولة غير قادرة على توفير آلاف الوظائف، اليوم، للعاملين بالمجالات الموازية، وغير قادرة على تحقيق نسب عالية من النمو»، مشيراً إلى أن «الأجهزة الأمنية باتت واجباً عليها أن تعمل على التصدي للتهريب بكل حزم، كما عملها على التصدي للإرهاب».

ويضيف النوري أن الدولة راكمت المشاكل الاقتصادية طوال السنوات الخمس، ولم يعد من السهل حل الإشكالات العالقة والكبيرة، ولا سيما مسألة الاقتصاد الموازي، داعياً إلى تكوين خلية تفكير جديدة، في وزارة التجارة للبحث في سبل محاصرة الاقتصاد الموازي وإلا سيُجهز على الاقتصاد المهيكل.